

شروط المشاركة

1. أن باسم البحث، بالناشر، والمؤلف.
2. أن ينص البحث في أحد مصادر التوثيق الوطني.
3. أن يناقش البحث 15 صفحة كاملة مع المراجع والمؤلف.
4. تحرر البحوث باللغات العربية والإنجليزية الفرنسية مع الشروط لتقديم مخلصين مختلطين أحدهما بلغة البحث في حدود 100 إلى 150 كلمة.
5. تحرر البحوث بحثاً علمياً وفقاً لبحث 14 وتحرر المؤلفين بطريقة آلية في نهاية كل صفحة بحث 11، أما بالنسبة للبحوث المقدمة باللغة الأجنبية فتحرر بحث 12 Times New Roman المؤلفين لتعبر فبعض بحث 10، وبالنسبة للعامة المراجع والمؤلفين فبكتب في آخر البحث.
6. تحرر البحوث في ورقة A4 ووزن أبعادها 02 سم من الحجم A4.
7. يجب أن يظهر العنوان من الأسطر 1 سم.
8. لا تقبل البحوث إلا بعد تحكيمها من قبل محكمين اثنين الأقل.
9. وجوب وضع البحوث المقبولة بعد تحكيمها في نموذج بوسل لتأخير في وقته المناسب.
10. تعفى الألفية في نشر البحوث للدراسات التي ملأ أصحابها حرية من التجارب المشار إليها في أحد مصادر التوثيق.

مواضيع التوثيق

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة مرفقة بملف المخطومات حول المشاركة هو 2021/11/10.
- تاريخ الرد على البحوث 2021/11/15 إلى 2021/11/17.
- تاريخ إرسال الدعوات للبحوث المقبولة وإعلان البرنامج: 2021/11/17.

يرجى المداخلات على البريد الإلكتروني:

prfu.inver2021@gmail.com

أهداف المؤتمر

1. ضبط النظام القانوني لمناطق التفتيش الجزائري.
2. تحديد جوانب الاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر.
3. أثر النظام القانوني لمناطق التفتيش على القانون الجزائري.
4. تحديد تحديدات وأبعاد الاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر.
5. تحديد مبادئ دولة القانون التي يكرسها الاستعمار في مناطق التفتيش الجزائرية.

محاور المؤتمر

1. المحور الأول: المحاور القانونية للاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر.
2. مفهوم مناطق التفتيش في الجزائر (قانونية، تاريخية، اجتماعية).
3. الإطار القانوني للاستعمار ومبادئ التشريعية في الجزائر.
4. الاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر: نظام قانوني قائم أم نظام قانوني مستحدث؟
5. المصادر الشكلية لنظام الاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر.
6. تحديد جوانب الاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر.
7. تحديد الأبعاد المختلفة للاستعمار في مناطق التفتيش في الجزائر (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، قانونية، شرعية).
8. المحور الثاني: أثر قواعد الاستعمار في مناطق التفتيش على القانون الجزائري.
9. المحور الثالث: أثر قواعد الاستعمار في مناطق التفتيش على القانون العام.
10. القانون الدستوري، الإداري، السلطات العمومية، قانون المالية.
11. أثر قواعد الاستعمار في مناطق التفتيش على قواعد القانون العام.
12. أثر قواعد الاستعمار في مناطق التفتيش على قواعد القانون الخاص.

إلى:

1. كالتقارير التي و التعداد، قانون الاستعمار - إلى

المحور الثالث: أثر قواعد الاستعمار في مناطق التفتيش على القانون

1. التحديدات القانونية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار

في مناطق التفتيش الجزائرية

2. التحديدات الهيكلية للاستعمار في مناطق التفتيش تحديد الجهات

المتعلقة من تحصيل التنمية في مناطق التفتيش

المحور الرابع: أثر الاستعمار في مناطق التفتيش في تحديد مبادئ دولة

القانونية والتعددية السياسية

من حيث مكانة السلطة وأثرية التشريع، القضاء على التناقضات

الجزائرية في مجال التنمية، تحصيل التنمية البشرية وتفعيل حقوق

الأشخاص، والعزير الأمن بمفاهيمه المختلفة.

أعضاء اللجنة التنظيمية

- رئيس اللجنة التنظيمية: أ. فيثوش سعد
- د. محمد رضا، أستاذ محاضر رئيس قسم الحقوق بجامعة المسيلة
- د. بجاوي حمزة، أستاذ محاضر، جامعة المسيلة
- د. زاهي إبراهيم، أستاذ محاضر، جامعة المسيلة
- د. عثمان عبد الكريم، أمين عام الكلية الحقوق والعلوم السياسية
- أ. بوعش مراد، أستاذ مساعد، جامعة المسيلة
- أ. لعمارة عبد الرزاق، أستاذ مساعد، جامعة المسيلة
- أ. علاوي عيسى، أستاذ مساعد، جامعة المسيلة
- أ. ميرة وليد، أستاذ مساعد، جامعة المسيلة
- مطالبة البركنون، محامي، رؤساء، من سائر العواري، فرعانية، كروم،
- ساحي كاهم، أخصر حمية عبد الله، حمادي محمد رضا، سعيد
- سعود، من الطب عبد الطاهر، مسلي نور الدين عطاري، فليش
- بدر الدين، مشري حماد، لامي السعيد، بوعصا، صبرية، خليل بومكار.

ديباجة و إشكالية المؤتمر

لقد أخذ مفهوم مناطق التفتيش حجرا كبيرا ضمن اهتمامات الفقه، والسياسيين وحتى العامة من المواطنين، لما له من تأثير مباشر على الحقوق الشائعة من سوء تسيير ومراقبة التراب المتدعة في المشاريع المحلية وحتى القطاعية، مما خلفت أزمات على ساكنة المناطق النائية في الجزائر. ما جعل رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يشير في خطاباته إلى ضرورة العمل على تنمية هذه المناطق، وهذا ما دفع الكثير من السلطات الحكومية والأرادية إلى استحداث الضارصة لمناطق وأصبح ما جعلها لتغير في الكثير من النصوص والقرارات الإدارية الرامية إلى تحقيق التنمية والاستثمار في هذه المناطق من الوطن.

وهذا ما دفع أعضاء فرعية البحث المسماة بالعواصم القانونية للاستثمار في الجزائر بالنسبة مع كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة إلى تنظيم للتفتيش الوطني الموسوم بـ "مناطق التفتيش والاستثمار في مناطق التفتيش في الجزائر" من أجل

الدراسة من حيث: من التغيرات الأخيرة

ما هو مفهوم مناطق التفتيش في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

في تحقيق التنمية المحلية؟ وما هو أثر النظام القانوني للاستثمار في

مناطق التفتيش في الجزائر على النظام القانوني الجزائري؟ وما هي تحديدات

و أبعاد هذا الموضوع؟ وما هو دوره في تحقيق دولة القانون؟

